

الحزائر: استنفار صحي للامتحانات المدرسية

أعلنت الحماية المدنية الجزائرية عن وضع جهاز وقائي وأمني خاص بالامتحانات المدرسية النهائية للسنة الدراسية الحالية 2020-2021. وجاء في بيان للجهاز أنّ المصالح التقنية للمديرية العامة للحماية المدنية في الجزائر قامت بزيارات أمنية وقائية لكل المؤسسات التعليمية المعنية باستقبال التلاميذ للامتحانات. والهدف من ذلك الوقوف على مدى تطبيق معايير السلامة واحترام التدابير الوقائية الخاصة بأزمة كورونا. كذلك عمدت إلى تعقيم 19 ألفاً و206 مراكز للامتحانات.

إيطاليا: التلاميذ غير ملزمين بلقاح كورونا

صرّح وكيل وزارة الصحة في الحكومة الإيطالية بييرباولو سيليري بأنّ سلطات بلاده لن تطبّق الزامية التحصين باللقاحات المضادة لكوفيد -19 على التلاميذ كشرط لدخول مدارسهم. وقال في تصريحات إذاعية إنّ فرضية تحصين التلاميذ «ليست مسألة قيد الدراسة ولا حتى مجرّد فكرة. التحصين لمن تتراوح أعمارهم ما بين 12 عاماً و15 سوف يكون تماماً مثل تحصين البالغين، أي على أساس طوعي وموصى به بشدّة». يُذكر أنّ وكالة الأدوية الأوروبية أجازت استخدام لقاح «فايزر-بايونتيك» للقصّر في نهاية الأسبوع الماضي. (كي)

أستراليّة صغيرة ضدّ التغيّر المناخب

إيزي راج سيبينغز، اسم سوف يتكرّر من الآن فصاعداً، بحسب ما يبدو. حاملته، المراهقة الأسترالية البالغة من العمر 14 عاماً، بدأت تسير بخطى ثابتة في طريق مكافحة التغيّر المناخي. وهي كانت قد أصبحت من أبرز الناشطين في مجال حماية البيئة في أستراليا، بعدما تصدّرت صورها عناوين الصحف العالمية في أواخر عام

2019 عندما هددتها الشرطة بالاعتقال أمام مقر إقامة رئيس الوزراء سكوت موريسون في مدينة سيدني في خلال تحركات منددة بحرائق غابات في البلاد. وفي مقابلة مع وكالة «رويترز» أخيراً، قالت إيزي «أظن أن كثيرين ينظرون إلينا ويقولون: إنهم أطفال ولا يعرفون عمّا يتكلمون». أضافت «لكنني أرى أنهم يستهينون بنا ولا يدركون مدى

قوتنا وحجم عملنا. نحن نستمع إلى العلماء الذين يحاولون منذ سنوات طويلة تنبيه الناس إلى تغيّر المناخ، من دون أن ينصت الناس إليهم». وقد سُلطت الأضواء أكثر على إيزي في مايو/ أيار المنصرم، عندما قادت آلافاً من التلاميذ في مسيرة احتجاجية في وسط سيدني. وهي كانت كذلك من بين ثمانية قصّر رفعوا دعوى قضائية حماعية على الحكومة

الاتحادية، قائلين إنّ توسيع منجم فحم في ولاية نيو ساوث ويلز سوف يساهم أكثر في تغيّر المناخ ويهدّد مستقبلهم. وقد انتهت هذه القضية الأسبوع الماضي بصدور حكم تاريخي يفرض على وزيرة البيئة سوسان ليي التزاماً أخلاقياً تجاه الأطفال، نظراً إلى الضرر الناجم عن تغيّر المناخ.

(العربي الجديد، رويترز)



(ستيفت سافور/ الاناضول)

الحرب تهجّر أربعة ملايين أفغاني

كابوك ـ **صبغة الله صابر**

في الثلاثين من مايو/ أيار المنصرم، نظّم عدَّد كبير من النازَحينَ الأفغان داخلياً تظاهرة أمام مقرّ الحكومة المحلية في الإقليم يشكون فيها من عدم اهتمام الحكومة وعدم توصيل مساعدات إليهم، على خلفية المواجهات الأُخيرة بين القوات الأفغانية وحركة طالبان في إقليم لغمان الشرقي. يأتي ذلك على الرغم منّ تَأكِيدُ الحكومة الأَفْغانية أنَّهَا أوصلت المساعدات الأولية إلى مئات الأسر النازحة بسبب الهجمات التى شنتها طالبان على ثلاث مديريات في إقليم لغمان، هي دولت شياه وعليشنك وعلينكار. وفي بيان، أفادت إدارة اللاجئين المحلية في إقليم لغمانً بأنَّ نحو ألفي أسرة نزحت من منازلها إلى مدينة مهترلام وضواحيها بسبب المعارك الأخيرة وهجمات طالبان على المديريات الثلاث، وبأنّ الحكومتَين المحلية والمركزية، بالتعاون مع المؤسسات المعنية، بدأتا بجمع المعلومات وتوصيل المساعدات الأولية للنازحين الذين يعانون بسبب الحرّ الشديد إلى جانب افتقارهم إلى مقوّمات الحياة الأساسية. من جهته، قال رئيس الإدارة المحلية شاكر الله شاكر، في تصريح صحافي، إنّ الأمم المتحدة وعدت الإدارة المحلية بتقديم الدعم والمساعدات لهؤلاء النازحين،

والإدارة إلى جانب توزيع المساعدات تعمل على جمع المعلومات وإحصاء النازحين كي تسير عملية توزيع المساعدات العيهم بشكل مناسب ودقيق. لكنّ النازحين يشكون من أنّ المساعدات التي وزعتها وزارة التعامل مع الكوارث لم تصل إلى المحتاجين بشكل دقيق، وأنّ كثيرين من سكان المنطقة المحليين حصلوا على تلك المساعدات بدلاً من الذين تركوا منازلهم بسبب الحرب. ويقول روضت خان، وهو أحد سكان مديرية علينكار، لـ«العربي الجديد»، إنّ المشكلة الأساسية هي الفساد في توزيع المساعدات، إذ يحقّ لكلّ زعيم قبلي تسجيل 20 أسرة من قبيلته. وفي الغالب، هم يسجّلون أقاربهم. كذلك فإنّ السكان المحليين دخلوا بين النازحين، والإدارة المعنية الموزيع المساعدات لم تدقق في القضية».

بوريي سير المنطقة و وكانت وزارة شؤون اللاجئين والنازحين الأفغانية قد أفادت في بيان أصدرته في فبراير/ شباط الماضي بأنّ الأرقام المتوفّرة لديها تؤكد أنْ 76 ألف أسرة نزحت في خلال عام واحد من منازلها بسبب الحرب الدائرة بين القوات الأفغانية وطالبان، وأنّ تلك الأسر في حاجة إلى مساعدات عاجلة. أضاف البيان أنّ الأوضاع هدأت نسبياً في بعض مناطق البلاد، وقد عادت 1173 أسرة إلى منازلها فيها، بعدما قدّمت لها الحكومة مساعدات مالية قدرها عشرة آلاف أفغانية (نحو 130 دولاراً أميركياً) لكلً

أسرة قررت العودة. ويشكو النازحون بمعظمهم من أنّ المساعدات الأولية لم توزَّع عليهم. فيقول سيد منصور وهو أحد النازحين من منطقة جاه أب في إقليم هلمند ويعيش اليوم لدى أقارب له في مدينة قندهار، لـ«العربي الجديد»، إنّ «الحرب كانت قاسية جداً، والقصف بالطائرات على طالبان كان شديداً، فيما الألغام كانت مزروعة في الطرقات، بالتالي تمكنا بشق الأنفاس من الخروج من منازلنا حاملين فقط ملابسنا وبعض الاحتياجات الأولية». ويلفت إلى أنّ «النازحين كانوا يتوقعون أن تصلهم المساعدات، لكنّ الأمر لم يحصل بعد حتى الآن».

ولا يعاني هؤلاء النازحون فقط من نقص في احتياجاتهم ومن مشقات النزوح والحرّ الشديد، بل كذلك من سوء تعامل أطراف الحرب معهم. ويقول هاشم، وهو أحد النازحين في إقليم بغلان في الشمال، لـ«العربي الجديد»، إنّ «المعضلة الأساسية هي في أنّ طالبان تشنّ هجوماً وتستولي على مناطق عدّة ثمّ تتخذ منازل الناس فيها ثكنات عسكرية لها. حينها، يستهدف سلاح الجو الأفغاني تلك المنازل ويلحق الضرر بالمواطنين. كذلك، فإنّ القوات الأجنبية تستهدف منازل السكان بالأسلحة الثقيلة عشوائياً، والمواطن العادي يدفع الثمن في كلّ الأحوال». وبحسب إحصائية نيدفع الثمن في كلّ الأحوال». وبحسب إحصائية أخيرة، أدّت أعمال العنف الأخيرة في إقليم بغلان

موجة نزوح كبيرة

لا يُكَدِّ النزوح بسبب الحرب ظاهرة جديدة في افغانستان، لكنَّ الاسابيع الاخيرة شهدت موجة كبيرة بسبب هجمات لحركة طالبان. وكان لإقليم هلمند في الجنوب نصيب كبير مع نزوح نحو 40 الف اسرة إلى اقاليم مختلفة، تحديداً إقليم قندهار الذي يشهد بدوره موجة نزوح بسبب هجوم طالبان على مديريات مختلفة فيه.

إلى نزوح 15 ألف أسرة، قصدت بمعظمها مدينة بوليخمري مركز الإقليم، وحتى اليوم لم تصل اليها المساعدات الإنسانية الكافية. وفي بداية مايو المنصرم، أكد وزير شوقون اللاجئين نور رحمن أخلاقي أنّ الحرب في أفغانستان أدّت إلى نزوح أكثر من أربعة ملايين شخص من منازلهم، من دون أن يحدد فترة نزوحهم، مشيراً إلى أنّ الحكومة الأفغانية بالتنسيق مع الإدارات والمؤسسات المعنية بشؤون اللاجئين والنازحين تعمل من أجل إيصال المساعدات إلى هؤلاء.

الجزائرية المرتبة الأولى في تبذير الخبز، إذ جُمعت أكثر من 150 ألف قطعة خبز،

ما يعادل 30 طناً من الخبز، من مكبات

النفايات العمومية من مختلف الأحياء

في هذه الفترة القصيرة. وقد عُدّت ولأية

البليدة القريبة من العاصمة الجزائرية

أكثر الولايات تبذيراً للخبز، إذ تشير

الأرقام إلى تبذير أكثر من نصف مليون

قطعة خبز خلال عشرين يومِاً. وسُجِّل فَي

عدد من الولايات، خصوصاً في الجنوب،

أقلّ تبذير للخبز. وطالبت الوزارة المواطنين

والمواطنات باتباع قواعد الاستهلاك

العقلاني وتجنُّب أشكال التبذير المنبوذة،

كذلك طّالبت جميع الشركاء من ممثلم

المجتمع المدني بمواصلة جهود التوعية إلى جانب السلطات المحلية.

ويكبد تبذير الخبز الخزينة العامة للدولة

مُوالاً طائلة، تصل إلى 340 مليون دولار

أميركي سنوياً، علماً أنّ الطحين من أكثر

المواد آلتي تدعمها الحكومة الجزائرية

الخبر عبر دعم سعر الطحين. يُذكر أنّها

تستورد القمح من الخارج، إذ لم تحقق

50,000,000

التركي يستهلكها الجزائريون

هو عدد قطع الخبز

يومياً، وفق أرقام غَيرَ ۗ

قطعتين لكك مواطن

زيد استهلاك الخبز في شهر رمضان وكذلك في الصيف (العربب الجديد)

المناقشات التي تركزت على قضايا الهجرة

غير الشرعية»، مؤكدة على ضرورة حل

هذه القضية بدعم ووعى دولى، لتكون وفق

أطر قانونية، سواء مع الاتحاد أو المنظمات

الأوروبية، كما شددت على ضرورة أن يكون

حرس السواحل جزءً من عملية حماية

الحدود، مؤكدة على أهمية دعم الاتحاد

كما التقت المنقوش برؤساء البعثات

الأفريقية في ليبياً «لبحث حلّ أفريقي

لمشكلة الهجرة غير الشرعية، من خلال

العمل الجماعيّ الأفريقي، وخصوصاً في

دول المصدر، لتعزيز التنمية في هذه البلدانُ

البشر. وقبل فترة، أعلن اللواء نفسه عن

الأوروبي وفق الأطر المعمول بها.

اقتحام ست مقرات لمهربي البشر في المنطقة

وتعدّ منطقة بنى وليد، الواقعة إلى الجنوب

لشرقى من طرآبلس، أحد مراكز التهريب

لأساستية، وتضم عشرات المُخازن، حيث

يُحتجز المهاجرون القادمون من الجنوب

بداخلها. وزار رئيس الحكومة عبد الحميد

لدبيبة، برفقة عدد من وزراء حكومته، من

بينهم وزير الداخلية خالد التيجاني مازن،

المدينة للوقوف على احتياجاتها، لا سيما

وتعمد السلطة الجديدة إلى تكثيف الرقابة

على المناطق الأساسية بين الجنوب

والشمال لقطع الطريق أمام المهربين،

بحسب الشيباني. وقال إن «الجهود تتجه أيضاً لتكثيف العمل مع المنظمات الدولية

لمساعدة في ترحيل المهاجرين المحتجزين

في مراكز الاحتجاز في طرابلس، وغالبيتهم

وكان رئيس المجلس الرئاسي محمد

المنفى قد التقى الرئيس النيجيري محمد

بـازوم، ورئيس المجلس العسكري الانتقالي

التشادي محمد ديبي، على هامش القمة

الاستثنانية لرؤساء وحكومات دول حوض

تشاد، لمناقشة العلاقات الثنائية معهماً.

وأفاد بنان أصدره المجلس بأنّ اللَّقاء أولي

ملف مكافحة الهجرة السرية أهمية خاصة. ملف مكافحة الهجرة السرية أهمية خاصة.

ويـرى الرابطي، خُـلال حُديثه لـ«العربي الجديد»، أنّ الحِراكِ الحكومي في الملف

· اخْلِياً وخارجياً يؤُكِّد إدراك السلَّطة الليبية ·

الجديدة تعقيد الملف وارتباط شبكات

تهريب البشر بعصابات خارج البلاد، الأمر

أن يشهد الملفّ تقدماً أكثر «من خلال سعى

الحكومة الليبية لنقله من المستوى المحليّ

إلى المستوى الدولي، ووضع المجتمع الدوليّ

ويشير الرابطي إلى أن زيارة المنقوش لمنفذ

التوم الحدودي مع النيجر، مطلع مايو/ أيار الماضي، تشير إلى رغبة الحكومة في حلحلة الملف الذي يعدٍ من أولوياتها أمام

المجتمع الدولي، ترامناً مع اهتمام حكومي

آخر يتعلق بتكليف وحدات عسكربة بضبط

الأمن في الجنوب الليبي، على خلفية أحداث

أمام مسؤولياته».

ممن أنقذوا في عرض البحر».

في الجانب الأمني.

سُمية، أي مإ يقارب

فهي تتكفّل بما يقارب 30 في المائة من سعر

خسارة أمواك طائلة

لحزائر ـ **فتيحة زماموش**

🥌 بات تبذير الخبز أمراً بارزاً

في الجزائر، إذ يتزايد إقبالُ العائلات الجزائرية على شرائه

استهلاكه بمختلف أصنافه، وتتوسّع

صناعته في المخابز، وينتشر بيعه في

المحلات الكبرى. ومع ارتفاع معدّلات الشراء

بكميات كبيرة، يسهل رميه. فيكون مصير

نصف ما يشتريه الجزائري من خبز في

القمامة. ويُعَدّ الجزائريون من أكثر شعوب العالم استهلاكاً للخبز، علماً أنّ استهلاكه

يزيد في شهر رمضان وفي فصل الصيف،

وفى أحدث تقرير نشرته وزارة الداخلية

حول تبذير الخبر في الفترة الممتدة من

13 إبريل/ نيسان المأضى حتى التاسع

من مُايُو / أيار الماضي، رملى الجرائريون

خمسة ملايين قطعة خبز، أي ما يعادل 1,3

وقد وصىف تقرير وزارة الداخلية هذه

الحصيلة بـ«الثقيلة والْمؤسفة» إذ تشيرً إلى كميات معتبرة من الخبز المبذر، تُقدَّر

عندو 45 طناً من الخبز في اليوم الواحد.

. وخلال الفترة المُذكورة، احْتلُت العاصمة

الجزائر

عندما تكثر حفلات الزَّفاف.

مليون كيلوغرام منه.

مع تمدّن الريف وتحسّن الأوضاع الاقتصادية في الأعوام الأخيرة، زاد شراء الخبز في الجزائر. وصارت كميات كبيرة منه تنتهي في

تبخير الخير ظاهرة حديثة العهد في الجزائر

حتى الآن اكتفاءها الذاتي من هذه المادة الحيوية. وقد بذلت السلطات جهوداً كبيرة لتوعية المستهلكين حول حرمة التبذير وأثاره على مقدرات المجتمع، عبر حملات إعلامية وأنشطة توعية من خلال المساجد والهيئات الدينية التي دخلت على خطَ توعية المواطنين، في وقت طالبت أطراف عدة برفع سعر الخبر لإجبار الجزائريين على شراء ما يحتاجون إليه فقط، وبإنهاء دعم الدولة للطحين ما دام مستوى التبذير كبيراً. يوضح خبراء أنّ التبذير مؤشّر من

مؤشرات عشوائية الاستهلاك من جهة، وغياب ثقافة ترشيد النفقات اليومية من جهة أخرى، خصوصاً في مواسم معيّنة يكثر فيها استهلاك الخبر. وفي هذا الإطار، توضّح الباحثة في علم الأجتّماع وسيلة بودهان لـ «العربي الجديد» أنّ «هذه الظاهرة مرتبطة بالسلوك الاستهلاكي للمواطن الجزائري. فكثيرون هم الجزائريون الذين يقدمون على شراء كميات من الخبز تَفُوقَ حَاجِتُهُم، مَا يِؤُدِّي بِالْفَائِضِ مِنْهُ إلى القمامة. ولذلك ظُرُوتُ منها أنّ تغيّراً

كبيراً حصل في تركيبة المجتمع الجزائري، عندما تمدن الريف بعض الشيء، فلم تعد العائلات فيه تنتج خبزها متزلياً. فهذه العائلات كانت تضيط احتياجاتها من الخبز، ثمّ باتت هي الأخرى تستهلك الخبر المنتج في المخابز. ومع العرض المتنوع في المخابز وسعر الخبز الزهيد في الجرائر مقارنة بدول أخرى كثيرة، فإنّ الجزائري يطلب كميات من الخبز أكبر من حجم

القمامة، بعد أن تفيض عن حاحة مستهلكيه، وهو ما دفع

حهات مختلفة إلى التحذير من تبذير كبير للخبز في البلاد

تضيف بودهان أنّ «ثمّة متغيّرات أخرى

تتعلّق بنموّ طفيف وتحسّن في ظروف الجزائريين المعيشية، مقارنة بسبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وهذا ما جعل الجزائري يغيّر عاداته الاستهلاكية، خصوصاً أنّ العانكات الجزائرية لم تكن تعمد إلى رمي الخبز اليابس في العقود السابقة بل كانت تعيد تحويله لتستخدمه فى وجبات غذائية لها أو لبعض الحيوانات

من جهته، يقول الإمام محمد فريحة

وبخلاف ما يحدث في الوقت الحالي من رمي الخبز في مكبات النفايات، فإن العائلات الجزائرية كانت تتعامل مع الخبز بطريقة مختلفة في الماضي. فبعدما يصير انساً، كانت تستفيّد منه من خلال تحويله . . لى أطباق تقليدية من قبيل «العصيدة» . و«شخشوخة الخبرّ». فيُقطّع الخبر اليابس ويُطبخ في الماء مع الملح والزيت وبإضافة قليل من البهارات التي من شأنها أن تمنحه نكهة خاصة. فالظروف المعيشية التَّم، كانت تعرفها العائلات الْجزائرية في

تُجدر الإشسارة إِلَّى أنّ ثمَّة جزائريين يبحثُونُ في الوُقتُ الحالي عَنَ الخُبْرَ اليابس، ويجمعونه من البيوت أو من مكنات النَّفايات، إذ إنّ ذلك وسيلة لهم للحصول على مردود مالى يوفر قوتهم اليومى من خلال بيعه لمربّى المواشى الذين يحُوِّلوَّنه بدورهم إلى علفٌ لهاً. وفيَّ المدن الكبرى خصوصاً، في الإمكان ملاحظة شياب وأطفال وهم يتنقلون من بيت إلى آخر طلباً للخبز اليابس. وبعضهم صارت تربطه علاقة ودية مع عائلات بحدّ ذاتها تجمع لهم ما بقى من خبزها في أكياس، في انتظار مرورهم لاستلامها. وهولاء يبيعون ما جمعوه من خبر يابس في مقابل 20 ديناراً جزائرياً (0,15 دولارً أميركي) للكِيلوغرام الواحِد، وهو ما يدرّ عليهم قليلاً من المال يومياً.

لـ«العربي الجديد»: «من المؤسف رؤية حميات من الخبر في القمامة وعلى الطرقات، علماً أنّ الجزائريين يحترمون الخبز في الغالب. فعندما يُجد جزائري قطعة خبز مرمية، يحملها ويقتلها بشفتَيه ويضعها على جبينه، في عادة متوارثية تظهر أحترام النعمة. لكنّ ذلك بدأ يُقلّ لأنّنا لم نعد ندرك قيمة هذه النعمة». يضيف فريحة أنّه «يتوجّب على الجزائريين أن يتوقفوا عن هذا التبذير عند مشاهدتهم الفقر الحاصل في دول كثيرة لا يجد مواطنوها ما يأكلونه، بينما بٍرمي الجزائريون ملايين قطع الخبز شهرياً، هذا

السَّابِق، لم تكن تسمح لها برمي الَّخبِزُّ،

وإذا فعلت ذلك ففي حالات نادرة.

قصة للحئة

لأربعاء 2 يونيو/ حزيران 2021 م 21 شوال 1442 هـ 🛭 العدد 2466 السنة السابعة



حنيفة صالح حسين زرت فلسطين 42 يوماً فقط

مختلفة أنّ طبيب السجن يكتفي في العادة

به صف المُسكنات للمحتجزين بتَغضّ النظر

عمًا بشكون منه، بحسب ما جاء في تقرير

حديث صادر عن الجبهة المصرية لحقوق

الإنسان (منظمة مجتمع مدنى مصرية) ف

وإذا كانت الأرقام تعبّر عن حجم الأزمة، فإنّ

عام 2020 وحده شبهد 73 وفاة نتيجة إهمال

طبى فى السجون ومقار الاحتجاز المُختلفةٌ

في مصر. وقد توفي نحو 774 محتجزاً في

الرابع والعشرين من مايو/أيار الماضي.

عام 1989، زارت الحاجة حِنيفة صالح حسين، التي تتحدر من قرية شعب في قضاء عكا، والمقيمة حالياً في مخيم برج الشمالي للاجئين الفلسطينيين في مدينة صور في جنوب لبنان، بلادها. تقول: «بقيت في فلسطين 42 يوماً. زرت الناصرة وطبريًا وترشيحا وحيفا وعكا، حيث أردت زيّارة بيتي، فوجدت عائلة صهيونية تعيش فيه. طلبت منهم أن أدخل لأراه، وبكيت».

تتمنَّى الْعودةُ والعيش في بلادها يوماً واحداً قبلُ أن تموت، قائلة إنّ «الأيام في بلادنا كانت أجمل والخير وفير. كنا نعيش من خيرات أرضنا، نزرع الزيتونّ والخضار على أنواعها والبطيخ، ونعد زيت الزيتون». تضيف: «الجيران في فلسطين يرورون بعضهم بعضاً. أما هنا، فقد افتقدنا كل ما هو جميل في

تروي حكايتها مع اللجوء، فتقول: «عندما خرجت من فلسطين مع عائلتي، كنت في الثانية عشرة من عمري. وعندما جئت إلى لبنان لم تستقبلني مدارسً وكالة إغَّاثة وتشغيل اللاجِّئين (أونَّروا)، لأننى مُتقدَّمة في العمر بالمقارَّنة مع أقرَّاني، على حدّ قولهم، فاضطررت وأخْريات إلىّ التعلم في ٱلمنزل».

تذكر أنه حين جاء الصهاينة إلى عكا، راح الناس يبيعون أراضيهم لشراء السلاح والدفاع عنّ وطنهم. حتى اليوم، ما زالتّ تذكر أن استشهاد أربعة أشخاص فيّ قُريتها واشتداد وتيرة المعارك دفعها وعائلتها إلى النزوح. «فَى إحدى المعارك، قتّل شُداننا ضابطين من ضباط العدو، ما أدى إلى اعتقال ثمانين شاباً من شبابنا. وبعدما ازدادت حدة المعارك، لم يعد باستطاعة الشباب البقاء في البلاد». تتابع: «تُوجهنا إلى جنوب لبنان سيراً على الأقدام. وكان بين اللاجئين امرأة حامل أنجبت مولودها على الطريق. وصلنا بلدة رميش (قضاء بنت جبيل، جنوب لبنان) وصرنا نطلب الخبز من الأهالي لإطعام الأطفال. انتقلنا إلى مخيم في صور حيث بقي أهلي فيه لدة ثمانية أشهر أما أنا ، فعدت إلى فلسطين وبقيت فيَّ منزَّلُ جدَّتيْ وعَّماتيَّ اللَّواتي لم يغَّادرن البلدة. جدتي كانتَّ كبيرة في السَّنِ ومريضة، فطلبت من والدي أن أعود إليها لأكون إلى جانبها، فبقيت معها عاماً كاملاً إلى أن توفيت. وفي طريق العودة، أذكر أن أفعى لدغتني في قدمي. وحين كنت في منزل جدَّتي، جاَّء الصُّهاينة يبحثون عن «مُخرِّبيناً» علَّى حدَّ قولهم، فاختبأت وجّدتي وعماتي في البِّئر. اقترب الصهاينة من البِّئر والقوا المياه فيه من دون أن يعثروا علينا، علماً أننا كنا 13 شخصاً. وبعد موت جدتي بأيام، عدت إلى لَبُنَّانَ، وَكَانَ أَهْلَيَ فَي مدينة عنجر في محافظة الْبقاع شُرقي لبنَّانَ. وَفَي عام 1955 تزوجت وانتقلت إلى مخيم برج الشمالي، وما زلت أعيش فيه حتى اليوم.

ليبيا نحو تقويض الهجرة السرية

طرابلس ـ **العربي الجديد**

سعى السلطات اللبيية الجديدة إلى بذل جهود أكبر من أجل تطويق عمل شبكات تهريب البشر عبر حدودها الحنوبية وصنولأ إلى نقاط التهريب على سأحل . تحرها شُمالاً. وأعلنت وزيرة الخارجية في حكومة الوحدة الوطنية نجلاء المنقوش عن اتفاق بلادها مع كل من إيطاليا ومالطاً ومفوض الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار ومفاوضات التوسع أوليفر فاريلي، على «حماية الحدود الجنوبية لبلادها». وجاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عقدته مع

نظيرها الإيطالي لويجي دي مايو، والمالطي يفاريست بارتولو، وفاريلي، الذين زاروا ليبيا ضمن وفد مشترك أخيراً. وتعليقاً على لقائها بالمسؤولين الأوروبيين الثلاثة، قالت المنقوش: «لمست الجدية خُلال

تسعت لسا الت نقك ملف الهجرة من المستوى المحلى إلى



نجت هذه الطفلة من الغرف (فرانس برس)

فسكة

تُثير أخبار غرف الزوارف المطاطنة أمام لسواحك الليبية، سواء كانت تقك مهاجرين ليبييت أو مت جنسات أخرات، الكثير من ردود الفعك الغاضية على مواقع التواصك الاجتماعي. وقال حد الناشطان على «فىسوك» إن «هولاء الذيت ذهبوا ضحايا في البحر ، لا لشيء سواك للبحث عما فقدوه في أوطانهم، والتي قطعت عنهم الطريق دون تحقيق مسعاهم فيها، يلجأوا إلى ركوب البحر ىاحثىن عن مستقىك أفضك». وحمَّك آخرون المنظمات الدولية

والمعنىة يحقوق

الإنسان مسؤولية

الهحرة السرية.

العلاج حقّ للمحتجزين في مصر لتعرّض المحتحزون فى سحون مصر الى إهماك متعدّد الأوحه، لكنّ ذلك الذرب يتعلّق بالشان الصحب بيقب الأشدّ

خطورة

القاهرة. العربي الحديد كان لا بدّ من ضغط نقابي كبير وتفاعل واسبع على منصات التواصل الاحتماعي من أجّل نقل الكاتب الصحافي المصري جمَّالُ الجمل المشتبه في إصابته بفيروس كورونا الجديد من زنزانته في سجن طرة إلى مستشفى السجن، وليس إلى مستشفى يعالَج فيه على نفقته الخاصة ولا إلى بيته تُنّه محبوس احتباطاً. وقد استلزمت رحلة الصحافيين المصريين ومشادات حقوقية مصرية وإقليمية ومئات التدوينات على منصات التواصل الاجتماعي من أجل علاج سجين الرأي الذي يعاني من أعراض كوفيد -19، علماً أنّ العدوى قد تنتقل بالتَّالِّي إلى جميع السَّجِناء والسجَّانين.

المتعمّد في السجون المصرية، غير أنّهاً الحالة الأحدث، علماً أنّ الحقّ في الصحة منصوص عليه في الدستور والقوانين ولائحة السجون المصرية. وتنصّ المادة 18 من الدستور المصري الصادر عام 2014 على أنّ «لكلّ مواطن الحّق في الصحة وفي الدعائة الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة (...) ويُجرَّم الامتناعُ عن تقديمُ العلاج بأشكاله المختلفة لكلِّ إنسان في حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة». أمّاً المادة 55 من الدستور فتنصّ على أنّ «كلّ من يُقبض عليه أو يُحبس أو تُقيّد حريّته تحب معاملته بما بحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، ولا يكون حجزه أو

في الخارج إذا كانت حالته تستدعى ذلك، حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك لائقة وهو أمر يُحتاج إليه محتجزون كثيرون فع انسانيًا و صّحيًا». كذلك تنصّ المادة 56 ظلّ التجهيزات المتواضعة لعيادة السجر على أنّ «السجن دار إصلاح وتأهيل. تخضع السجون للإشراف القضائي ويحظر فيها كلّ ما ينافي كرامة الإنسان، أو يعرّض مستشفاه الذي لا يوفّر في العادة التحاليل، ما يدفع الأهالي إلى سحب عينات دم من

مع ذلك، يعاني المحتجزون في السجون المصرية كلُّها كي يُسمَح لهم برؤية طبيب السجن الذي يعامل المحتجزين بطريقة سيِّئةً ويتِّهمهم بالتمارض. وهو ما يدَّفع محتجزين كثيرين إلى الاعتماد على الأطباء المحتجزين معهم لتشخيص حالاتهم ويمتدّ الإِهْمال الطبٰي في السجون ليشملُ المنع غير المبرّر لدخولّ الأدوية اللازمة للمحتجز أو السماح له بالخروج لإجراء التحاليل الطبية أو اللجوء إلى مستشفى

المحتجزين في الَّزيارَات وأخذها إلى أقُربُ معمل طبي. وقد أكد كثيرون في سجون

خَلَالَ الأعوام الأَخْيَرة؛ 73 محتجزاً في عام نفتقر السحون المصرية 2013، و166 في عام 2014، و185 في عام بشكك عام إلى مقوّمات 2015، و 121 في عام 2016، و 80 في عام 2017، و36 في عام 2018، و40 في عام 2019، و73 الصحة الأساسة في عام 2020. ومنذ مطلع العام الجاري توُّفي 20 محتَّجزاً في السَّجون ومقَّار

بالتعامل الحاد مع استغاثات المساحين فح الحالات الطارئة وتسهيل الإجراءات اللارما لتلقّى الرعاية الصحية في داخل السجون أو في مستشفيات خارجية، مع تخصيص ميزانّية من قبل وزارة الداخلية من أجل تحسين البنية التحتية في السجون وأماكن الاحتجاز وتوفير الأجهزة والأدوات الطبية اللازمة بدلاً من الاعتماد على الإسعافات وعُلَى الرغم من عبثية المشهد، تشدّد منظمات حقوقية مصرية على اتخاذ الإجراءات القانونية الله في حالة الأهمال الطبي المتعمّد للمحتجزين في السجون، سعياً إلي إنقاذهم وتوثيق كل تلك الانتهاكات لعلها تغيّر الواقع في يوم، وذلك من خلال إرسال شكاوى وبرقيات إلى النيابة العامة التي يقع السَّجن محلّ الشكوى في دائرتها، وإلى النائب العام المصري بصفته المسؤول الأوّل عن مراقبة

الاحتجاز المختلفة، نتيجة الإهمال الطبي

وتفتقر السجون المصرية بشكل عام إلى

مقوّمات الصحة الأساسية والتي تشمل

الغذاء الجيّد والمرافق الصحية ودورات

المياه التي تناسب أعداد السجناء وكذلك

عي معظمها من الاكتظاظ، ما حعل منظمات

حقوقية مصرية عديدة تطالب بإلزامية فتح

النيابة العامة تحقيقاً في وفاة كلّ معتقل

وسجين في أحد أماكن الاحتجاز أو السجون

المصرية، بغض النظر عن التاريخ المرضى

للسحناء. كذلك كانت مطالعات بديهنا

الإضاءة والتهوية والتريض. كذلك تعانى

المتعمد أو من حرّاء الأصابة بكوفيد-19.

والمجلس القومى لحقوق الإنسان. وَفَى حَالَ عَدْمَ آلَٰرِدُ عَلَى الْشَكُوى، يتوجّب علىّ أسرة السجين رفع دعوى قضائية أمام مجلس الدولـة والطعن في القرار السلبي . بمنع تقديم الرعاية الصحية الـلازمـة للمعتقل أو المسجون وإلزام وزير الداخلية بتنفيذه، وتقديم الشكاوي مرّة أخرى إلى حين الاستجابة، مع استمرار التواصل مع محامي المحتجز ودوام استشارته في الإجراءات القانونية اللازمة، بالإضافة إلى تكرارها لانتزاع الحق في العلاج والدواءً.

السحون والإشراف عليها، وإلى مصلحة

السجون المصرية ومجلس الوزراء المصري